

"اجتثاث البعث": أفكار نقدمها إلى صانعي القرار

عندما ينهار نظام شمولي وتعقبه فترة انتقالية، فإن من الأمور الحيوية ضرورة معالجة التأثير الذي أحدثته الدكتاتورية على المجتمع. وتوجد طائفة متعددة من أساليب العدالة يمكن استخدامها، كل منها تؤثر على الأخرى (مثل عمليات فحص الموظفين، وإجراءات المتابعة القضائية، والكشف عن الحقيقة، ودفع التعويضات). ومن الأمور الحيوية أيضاً معالجة تأثير الدكتاتورية على القطاع الخاص، والأفان المؤسسات الديمقراطية الجديدة قد تنهار، ولن يصبح من الممكن منع قيام دكتاتورية أخرى، أو حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل.

وفي مثل تلك الحالات توجد أربعة إجراءات لا بد منها:

- 1- حل الحزب الذي أنشأ دكتاتورية الحزب الواحد وعضدها.
 - 2- تحييد وإصلاح المؤسسات العامة التي أوجدت القيم المناوئة للمبادئ الديمقراطية وللحكومة الصالحة.
 - 3- الاحتفاظ بنظام فعال للحكم يقوم على القدرة والاستقامة في تجنيد الموظفين الصالحين والإدارة الحازمة.
 - 4- معاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهذا أمر أو اتصال وثيق بالمتابعة القضائية وغيرها من وسائل المحاسبة والمساءلة.
- وكل إجراء من هذه الإجراءات ذو أهمية خاصة، ولكنها تختلف فيما بينها، ولكل منها وسائل خاصة يجب اتباعها.

إن وضع حد لحكم حزب البعث يتضمن أموراً عديدة. فهو يستدعي حل الحزب من الناحية القانونية، والعملية، والمالية، ومن حيث انتماء الأعضاء، بالإضافة إلى حل مؤسسات الحكم التي أوجدها الحزب، كما أنه يستلزم دعم الحصانات وتقويتها ضد ما قد يطرأ في المستقبل من انتقال غير ديمقراطي للسلطة، ويستدعي الإجراء كذلك خلق ذاكرة اجتماعية قوية تتعلق بنشاط البعث وطبيعته والاحتفاظ بملفات وبسجلات الأحداث التي وقعت في عهده. ولا يصح الاكتفاء بمجرد الحيلولة دون عودة البعث في المستقبل، بل لا بد من منع قيام أية جماعة تعندي على حقوق الإنسان الخاصة بالشعب العراقي، بما في ذلك من حق المشاركة السياسية وحرية الانضمام والتجمع، وحرية التعبير.

والنظام المتبع حالياً لاجتثاث البعث يحاول أن يعالج مشاكل عديدة بواسطة أداة واحدة: فهو يحاول منع البعث من العودة إلى نشاطه السابق مرة ثانية، ويحاول إصلاح المؤسسات العامة ثقافياً وإدارياً، ويحاول تطبيق المحاسبة والمساءلة عن الجرائم السابقة – كل هذا عن طريق أداة واحدة هي طرد الأشخاص من وظائفهم العمومية بعد فحص ماضيهم.

وهذه مهمة مستحيلة. فإن إصلاح المؤسسات يستدعي التركيز على الخصائص الإدارية والمؤسسية. ومن البعث من العودة يحتاج إلى الاهتمام بالنواحي الحزبية والسياسية. وتتطلب المساءلة والمحاسبة أشياء عديدة منها سياسية تقوم على أدلة مادية تتعلق بمخالفة القانون. غير أن اجتثاث البعث لا يمكن أن ينجح في تحقيق كل ذلك في وقت واحد، إذ لا بد من الاختيار الصائب ومن إعداد الأولويات اللازمة.

ويمثل كثيرون إلى المقارنة بين سياسية اجتثاث البعث وسياسة القضاء على النازية التي مارسها تكن للحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومن المفيد أن ندرك أن سياسة القضاء على النازية برنامجاً ناجحاً من برامج الفحص، فإنها كانت عملية بدأت بتوجيه الاتهامات على نطاق واسع، وانتهت بالتبرئة على نطاق واسع. والواقع أن معظم إجراءات الفحص التي تركز على عضوية الحزب فقط قد واجهت مشاكل كبيرة. فقد اتضح من الخبرة العملية في دول شرق أوروبا بعد 1989 أن مثل تلك الإجراءات يتعذر تنفيذها، كما أنها تثير محاولات عديدة ولا تنجح في تحرير المؤسسات العامة وتخليصها من مرتكبي الانتهاكات. والحق أن سياسة الفحص التي تقوم على أساس العضوية في الحزب أمر محفوف بالمشاكل، فقد كانت تلك العضوية أمراً تفرضه الحكومة الدكتاتورية، ويلزم وجودها للحصول على وظيفة، أو أنها كانت وسيلة لحماية الفرد من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

هل كان الفرد ينضم إلى الحزب لأنه كان يتعرض للتهديد أو الابتزاز؟ هل كان عضواً بالحزب من الناحية الاسمية فقط؟ وهل ارتكب أفعالاً أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان (طبقاً للقانون الدولي) – أفعالاً إجرامية بالمعنى القانوني. أو أفعالاً تدل على عدم النزاهة حتى ولو لم تكن محظورة بمقتضى القانون الجنائي.

إن إجراءات الفحص التي تقوم على عضوية الحزب تولد مشاكل عديدة حول اتخاذ القرار. فإذا كان مفهوم تلك العضوية واسعاً فضفاضاً، ففي هذه الحالة يتعذر تنفيذ البرنامج. وإذا كان مفهومها محدوداً ضيقاً فإنها تعجز عن تحديد الأشخاص الذين يعانون من نقص خطير في النزاهة – وهذا يعني أن أولئك الأفراد يبقون في القطاع العام ويتفادون أي نوع من أنواع المساءلة والمحاسبة، وكل هذا يرجع إلى أنه لم يكن لديهم نوع العضوية المنصوص عليه في برنامج الفحص.

ويرى المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن سياسة اجتثاث البعث هي أمر واسع فضفاض، وفي نفس الوقت هو محدود ضيق، مما يؤدي إلى الاتهام بعدم عدالته. فهو يفشل في تحديد أشخاص كثيرين يكونون قد ارتكبوا جرائم في واقع الأمر، وأشخاص يعانون من نقص خطير في النزاهة. وقد يكونون فاشلين كما أنه قد ينطبق على أفراد لم يرتكبوا أي انتهاك.

ويواجه موضوعات اجتثاث البعث أيضاً صعوبات أخرى، تتضمن إجراءات التنفيذ، ووضوح مراحل تلك الإجراءات، وتدبير الموارد اللازمة، والجمع بين تلك الإجراءات وغيرها من وسائل الإصلاح. ولهذا فمن الأفضل الاستعانة بمبادرات أخرى ذات تأثير أقوى على جوانب القطاع العام، مثل قانون إعادة التأهيل والتوظيف (قانون رقم 24 لعام 2005)، وإدخال تغييرات على قانون

العمل، وقانون الخدمة العامة، وغير ذلك من البرامج. كما أن هناك مسائل تتعلق بطريقة تقدير ما يترتب من آثار، وعرض ذلك على البرلمان بطريقة دورية ودقيقة ومنتظمة ولكن حتى ولو أمكن إصلاح كل هذه الجوانب، فقد تظل هذه السياسة عاجزة عن تحقيق الهدف الرئيسي وهو تطهير المجتمع العراقي من التراث الذي تركه البعث، والحيلولة دون عودته ثانية، وغير ذلك من حدوث انتهاكات في المستقبل.

مقترحات

قد يكون من المفيد للشعب العراقي أن يطلع على ما فعلته الدول الأخرى في مجال فحص الموظفين. ولا شك أن عملية الفحص أمر على جانب كبير من التعقيد، ومن الواجب أن نعرف المزيد من المعلومات المتصلة بها من أجل ضمان فاعليتها القصوى.

إن إدخال بعض التعديلات الطفيفة على هذه العملية قد لا يكون الحل الصائب لما يكتنفها من صعوبات. وقد يكون من الأفضل البحث عن وسيلة ترمي إلى تحقيق عدة أهداف (مثل حزب البعث، ومؤسسات الدولة، ومنتهكي الحقوق) وتستخدم آليات مختلفة.

وقد يكون من الأمور الممكنة تركيز اهتمام لجنة اجتثاث البعث على منع عودته في المستقبل، وهذا يستدعي تحديد تفاصيل العضوية بحزب البعث، وتحليل شبكة اتصالاته وما تبقى منها، والاحتفاظ بأرشيف الوثائق، ووضع توصيات لضمان حل الحزب نهائياً، وإعداد ذاكرة جماعية قوية ودقيقة تحتفظ بكل تلك التفاصيل والأحداث. وبمقتضى هذه التفاصيل والأنشطة فلن يلزم للجنة اجتثاث البعث أن تقوم بأي إجراء من إجراءات الفحص.

كما يمكن وضع آلية منفصلة للفحص وذلك لمساعدة المؤسسات على عدم تكرار أي تصرفات أو قيم هدامة، وذلك عن طريق فحص الموظفين على أساس ما لديهم من جدارة ونزاهة (إن إصلاح المؤسسات هو الهدف، وليس الفحص سوى أداة لتحقيق هذا الهدف).

ويمكن وضع معايير للجدارة تشتمل على بعض معايير اجتثاث البعث، إلى جانب معايير أخرى تتعلق بالفساد ومستوى الكفاءة. ومن الممكن استخدام هذه المعايير في اختبار جميع جوانب عمل الموظفين بالقطاع العام، من حيث تعيينهم وفصلهم وترقيتهم وتقييم جدارتهم.

ومثل هذه الآلية الجديدة للفحص تتطلب قيام هيئة جماعية لاتخاذ القرارات، تكون ممثلة خير تمثيل للمجتمع العراقي، وتتكون من أشخاص ذوي جدارة أخلاقية معترف بها. ويعهد إلى هذه الهيئة وضع مواصفات الفحص، ويتخذ ممثلو هذه الهيئة جميع القرارات النهائية المتعلقة بالفحص طبقاً للمراجعة القضائية، وتكون وظيفة العاملين بها جمع المعلومات وتبويبها ورفعها إلى اللجنة المكلفة باتخاذ القرارات. ويجب مراعاة أن الفحص ما هو إلا إجراء إداري. وليس إجراء قضائياً. ومع ذلك فإنه يتطلب موارد كبيرة لإعداد الوثائق والأرشيفات والتأكد من صحتها.

كما تتوفر أيضاً إمكانية ضم آلية الفحص على لجنة إدارية عامة تتولى وضع سياسات الموارد البشرية (ومنها المعايير الأخلاقية) لجميع جوانب القطاع العام. وقد طالبت منظمات عالمية. مثل البنك الدولي بإدخال إصلاحات عاجلة على هذا الجانب من جوانب الحكم في العراق، وهي إصلاحات حيوية بالنسبة لمستقبل العراق على المدى الطويل.

وفي ضوء مثل هذا النظام الجديد للفحص، القائم على تقييم جدارة الموظفين، يمكن لأولئك الأشخاص الذين فصلوا بسبب عضويتهم في حزب البعث أن يتقدموا من جديد للحصول على وظائف، ولكن يتعين عليهم أولاً أن يستوفوا مستوى الجدارة المطلوب.

وفكرة أخيرة: كانت عملية اجتثاث البعث تجري في فراغ، في معزل عن الأنشطة الأخرى للعدالة الانتقالية وإصلاح المؤسسات. وعلى سبيل المثال، قد تتوفر أنواع من المحاسبة الجنائية كفيلة بإزالة العبء عن كاهل عملية اجتثاث البعث من أجل معاقبة المنتهكين. كما يمكن إنشاء غرفة خاصة بالمحكمة تتولى تنفيذ المحاسبة الجنائية للتصرفات الجنائية، وينبغي وجود غرفة قضائية منفصلة ومستقلة عن آليات الفحص الأخرى وتستطيع لجنة اجتثاث البعث أن تسند إليها حالات خاصة. وأيضاً إذا أمكن تنفيذ سياسة التعويض فإنها قد تساعد على الوفاء بحاجات الضحايا، وأن تخفف من مطالبهم التي يتوقعونها من برنامج اجتثاث البعث.

وينبغي تحليل برنامج اجتثاث البعث ونتائجه في سياق أنشطة أخرى للعدالة الانتقالية في العراق، ولا يصح النظر إليه كمبادرة منفصلة، إذ إن كل برنامج يؤثر على البرامج الأخرى، وقد تترتب فوائد جمة على الإقرار بمزايا هذه العلاقات والصلات